

إسهامات ابن الطيب المغربي النحوية من خلال شرحه لكتاب الاقتراح

د. رضا بابا أحمد أستاذ محاضر (أ)

جامعة مصطفى اسطمبولي – معسكر،

r.babaahmed@univ-mascara.dz

تاريخ الإرسال: 2020-03-06، تاريخ القبول: 2020-06-30

The grammatical contributions of Ibn Al-Tayeb Al-Maghribi through his explanation of the book of “El-Iktirah”

Abstract:

The explanation of Ibn al-Tayeb al-Maghribi to the book "El-Iktirah fi-ilmii oussol al-nahoui" by El-Suyuti shows us a meeting of civilization and culture between the east and the west of the Islamic world. In his book, he dealt with several questions related to the foundations of Arabic grammar and cited the various theses about its sources (Koran, Hadiths, statements of Arabs). Ibn Al-Tayeb benefited from his discussion of the opinions of the predecessors and he followed the path of Ibn Allan in his explanation of the book 'El-Iktirah', however he presented many criticisms based on well founded arguments.

Keywords: *foundations of Arabic grammar; argumentation; explanation of book El-Iktirah.*

المخلص:

يظهر لنا الشيخ ابن الطيب المغربي في شرحه لكتاب 'الاقتراح في علم أصول النحو' للسيوطي ذلك التواصل العلمي والحضاري والثقافي بين المشرق والمغرب، عمل فيه هذا الشيخ، والذي يتمتع بعقلية علمية بارزة، على الكشف عن الكثير من مستغلات كتاب الاقتراح، وتناولها بالتحليل والتوجيه والتصويب، كما تناول عدة مسائل تتعلق بأصول النحو وذكر أقوال العلماء والمحققين فيها كقضية الاحتجاج بالقرآيات الشاذة وبالحديث الشريف وبكلام العرب. وقد استفاد الشيخ ابن الطيب في مباحثه من آراء النحاة والعلماء قبله من أمثال ابن مالك وأبي أحيان وابن هشام، واتبع طريقة ابن علان في شرحه لكتاب الاقتراح، لكنه قدم الكثير من الانتقادات والاستدراكات على الفارسي وابن جني والسيوطي في مختلف القضايا النحوية التي تعرض لها في شرحه لكتاب الاقتراح مما يدل على اطلاعه وقوة حجته وحبه للاجتهد وعدم التقييد بالمذهب النحوي.

كلمات مفتاحية: أصول النحو، الاحتجاج، شرح الاقتراح، ابن الطيب، ابن علان.

مقدمة

التواصل العلمي بين علماء المشرق والمغرب لم ينقطع منذ أن دخل الإسلام إفريقية وبلاد المغرب، فقد ساهم علماء المغرب الإسلامي بقدر كبير في إثراء المنجز اللغوي العربي وتطويره، وتتبعوا كثيرا من المتون اللغوية التي ألفها كبار اللغويين والنحويين من المشرق، أو نسجوا على منوال مؤلفاتهم وعملوا على إحيائها كما فعل يحيى الشاوي الملياني الجزائري (-1096هـ) في كتابه 'ارتقاء السيادة في علم أصول النحو'، حيث ظهر مؤلفه بعد انقطاع في التأليف في علم أصول النحو دام قرنين من

الزمن، وجعله على أسلوب الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي (-911هـ) (الشاوي يحيى، 1990: 21).

ويعد ابن الطيب المغربي (-1170هـ) أحد تجليات ذلك التواصل العلمي بين المغرب الإسلامي ومشرقه من خلال شروحه وحواشيه الكثيرة على أمهات المتون والكتب، خاصة في علوم اللسان منها 'إضاءة الراموس وإضافة الناموس على إضاءة القاموس' الذي شرح فيه قاموس الفيروزآبادي، واعتمد عليه تلميذه الزبيدي في 'تاج العروس'، وشرحه 'لكفاية المتحفظ' في اللغة، بالإضافة إلى حواشيه على 'التسهيل' لابن مالك و'درة الغواص' للحريري، وحواشيه على ديواني امرئ القيس وزهير بن أبي سلمى (المغربي ابن الطيب، د.ت: 33-35)، وشرحه 'لاقتراح في علم أصول النحو وجدله' للسيوطي الذي نحن بصدد تناوله في هذا المقال حيث نتبع بعضا من اجتهاداته وتعليقاته، ونعرض آراءه في القضايا النحوية التي أثارت الكثير من الحبر بين علماء المشرق والمغرب.

في كتابه 'فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح' -وهو شرح كتاب الاقتراح للسيوطي-، تظهر لنا شخصية ابن الطيب المتميزة بسعة الاطلاع وقوة الحفظ، فهو ذلك العالم الفذ الذي تضلّع في مختلف العلوم النقلية والعقلية، وتصدر حلقات الدرس في عصره حتى صار مرجعا مهما ومصدرا للإجازات شرقا وغربا، وزادت شهرته عندما جاور المسجد النبوي واعتكف فيه، وهو مع ذلك مبدع غير مقلد؛ كما وصفه بذلك تلميذه الزبيدي:

وَكَمْ لَهُ بَيْنَ الْوَرَى مَفَاخِرُ

مُحَدِّثُ الْعَصْرِ الْفَقِيهُ الْمَاهِرُ

(الزبيدي محمد، 1427هـ: 102)

ومن أبرز القضايا النحوية التي عالجها الشيخ ابن الطيب وأطال الكلام وأجاد فيها قضية الاحتجاج وما يحتج به في استنباط القواعد وتوجيه النصوص، والتي سنتعرض إليها فيما يلي.

الاحتجاج بالقرآن وقراءته

للقرآن الكريم مكانة خاصة في نفوس العرب والمسلمين، لذا تواصلت الجهود في خدمته والحفاظ عليه فهو أقدم النصوص العربية وأكثرها أصالة وفصاحة، ولم يتوفر لغيره ما حظي به من عناية العلماء بضبط رواياته وتحريها متنا وسندا، فكان بذلك أول دليل اعتمد عليه النحاة في إثبات قواعدهم، وكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاستشهاد به سواء أكان متواترا أم أحادا أم شادا، ويشهد ابن جني على قوة القراءة الشاذة، ويدعو إلى الأخذ بها ولو كان غيرها أقوى إعرابا منها (ابن جني، 1986: 33)، وقد كانوا غالبا ما يقفون منها موقف التوجيه، فإذا لم يجدوا لها وجهها في قواعدهم أوقفوها على السماع ولم يقيسوا غيرها عليها، غير أن ذلك لم يمنع بعض النحاة من إنكار بعض القراءات كما فعل الزمخشري وابن عطية في تفسيريهما (الأندلسي ابن عطية، 2001: 4/2).

ولم يكن الشيخ ابن الطيب خارجا عن إجماع العلماء فقد قال في كتابه: « الاستدلال بالقرآن والأشعار العربية أمر مجمع عليه لا نزاع فيه، وكذا الشاذ من القراءات»، ورد على من أنكروا بعض القراءات المتواترة وغيرها قائلا: «إن هؤلاء القراء ليس لهم في القراءات المذكورة آراء ينسبون بها إلى الخطأ واللحن، وإنما هم نقله لما روه بالتواتر، وقد تقرر أن القراءة سنة متبعة. والمعتبر فيها التلقي عن الأئمة لا اعتماد الرأي كما قرره». «وبين بأن القرآن حاكم على القواعد العربية، وإن خالفها، لأن غاية ما فيه أن يكون شادا، والشذوذ لا ينافي الفصاحة (المغربي ابن الطيب، د.ت: 427).

وعليه نراه يكثر من الاستشهاد بالقراءات المتواترة كما في قوله: إن المضارع الواقع بعد الفاء ينصب في جواب الترجي لورود ذلك في الكلام الفصيح ويؤيده قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾ (غافر، 36-37) في قراءة من نصب وهو كثير. كما نجده يستشهد بالقراءات الشاذة كقراءة ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ (الفتاحة، 1) بكسر الدال و﴿إِنَّ الْكِتَابَ﴾ (الرعد، 39) بكسر الهمزة (المغربي ابن الطيب، د.ت: 50).

الاحتجاج بالحديث الشريف

لا ريب أن كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم الممثل في الحديث الشريف المروري بلفظه أو بلفظ صحابته وتابعهم يتميز بالفصاحة المقررة عند علماء اللغة والنحو لأنه ورد بلسان العرب وخاطبهم النبي عليه الصلاة والسلام بلغاتهم، وهو الشارح الأول للقرآن الكريم. غير أن العلماء اختلفوا في الاحتجاج به في إثبات القواعد النحوية واستنباطها؛ فمنهم من منع الاحتجاج به وعلى رأسهم أبو حيان وشيخه ابن الضائع، ومنهم من احتج به وأكثر في ذلك كالسهيبي وابن مالك الذي رسم منهجا مميذا في الاستشهاد به يمثله كتابه "شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح"، ومنهم من توسط بين المنع والاستشهاد ووضعوا للاحتجاج به ضوابط وشروطا كالشاطبي والسيوطي ومحمد الخضر حسين من المحدثين (الخضر حسين محمد، 1960:168).

وقد ذهب الشيخ ابن الطيب المغربي إلى الاحتجاج بالحديث الشريف والاستدلال بألفاظه وتراكيبه، وقال: « وهو الذي ينبغي التعويل عليه والمصير إليه؛ إذ المتكلم به صلى الله عليه وسلم أفصح الخلق على الإطلاق. » وبعد أن ساق أدلة المعارضين للاحتجاج به انطلاقا من إمكانية رواية الحديث بالمعنى أو إمكانية وقوع الرواة في اللحن لأن بعضهم لم يكن عربيا، صرح بأن عدم استدلال قدماء النحاة

بالحديث « لا يدل على أنهم يمنعون ذلك، ولا يجوزونه كما توهم أبو حيان، بل تركهم له لعدم تعاطيهم إياه، وقلة إسفارهم عن محيَّاه، على أن كتب الأقدمين الموضوعة في اللغة لا تكاد تخلو عن الأحاديث والاستدلال بها على إثبات الكلمات، واللغة أخت النحو، وأيضا في الصدر الأول لم يكن الحديث مدونا مشهورا مستعملا استعمال الأشعار العربية والآي القرآنية، وإنما اشتهر ودون بعدهم»، ثم نفى إجماع المحدثين على أن تكون الأحاديث مروية كلها بالمعنى، وفند ادعاء وقوع اللحن فيها (المغربي ابن الطيب، 1983: 96، 99).

من جهته، أشار عبد الرحمن صالح إلى مسألة في غاية الأهمية تتناول محتوى المسموع الذي تلقفه علماء العربية، والتي قد تخفى على كثير من الباحثين؛ وهي أن الشواهد التي اعتمدها النحاة الأولون كأمثلة لإبراز القواعد والأقيسة التي ابتدعوها لا تمثل إلا عينة بسيطة من النصوص المستقرأة، فقد يستشهد اللغوي أو النحوي على ورود مفردة بمدلول معين بآية قرآنية أو بيت شعر أو بكليهما، وهذا يخالف الواقع على حد قول الحاج صالح؛ إذ لا يمكن أن يكون النحاة قد بنوا قواعدهم على المثال الواحد أو المثالين، وبالتالي ليست الشواهد هي وحدها المادة اللغوية التي استقرأها علماء العربية (الحاج صالح عبد الرحمن، 2012: 317-318).

وبالتالي، يدفع هذا التفسير الذي قدمه الحاج صالح اللبس الذي أدى إلى إثارة قضية الاحتجاج بالحديث الشريف، واستفدنا منه أن عدم استشهاد النحاة الأولين به في كتبهم لا يعني عدم اعتماده مادة لغوية في استنباط القواعد النحوية لأن مدونتهم واسعة جدا ولا يمكن أن يذكروها كلها عند التعميد وفي كل مرة قد يحتاجون إليها لبيان القاعدة، وإن كان هذا الاستشهاد مشهورا ومتداولاً عند المتأخرين منهم كابن مالك في النحو وابن منظور في اللغة.

الاحتجاج بكلام العرب

أما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن العرب الفصحاء الموثوق بعربيتهم سواء أكان شعرا أم نثرا. وقد أورد الشيخ ابن الطيب أن « لا خلاف بين أئمة العربية في أن كلام العرب كلّه نظمه ونثره يستدل به على إثبات القواعد العربية مطلقا، من لغة وصرف ونحو وغير ذلك، وإنما وقع الخلاف في معرفة من يستدل بكلامه، ومن لا يحتج بكلامه، فاحتجوا إلى بيان معرفة طبقات المتكلمين. » ثم بين بأن الإجماع منعقد على الاستشهاد بأشعار الجاهليين والمخضرمين، أما الشعراء الإسلاميون فيحتج بكلامهم أيضا على قول المحققين، ولا يحتج بكلام المولدين عند الجمهور وخالف في ذلك الزمخشري وأتباعه إذ استشهد بشعر أبي تمام (المغربي ابن الطيب، 101:1983).

أما القبائل التي يحتج بكلامها فقد ذكر الفارابي أن معظم من نقل عنهم لسان العرب هم قيس وتميم وأسد وطيء ثم هذيل، والباقون لم يؤخذ عنهم شيء لأنهم كانوا مخالطين لسائر الأمم كالحبشة والهند والفرس وغيرهم (الفارابي أبو نصر، 147:1990)، وتابعه على ذلك كثير من اللغويين كالسيوطي في كتاب الاقتراح وابن الطيب في شرحه. لكن الحاج صالح يلفت الانتباه من جديد إلى أن الفارابي يتحدث هنا عن المرحلة الثانية من عملية الجمع والتدوين عن العرب، والتي شملت القبائل المذكورة بداية من شيوع اللحن إلى حدود القرن الرابع، أما المرحلة الأولى فتمتد من قبل نزول الوحي إلى نهاية القرن الثاني الهجري، وفي هذه المرحلة تمت عملية السماع من كل عربي فصيح حضري أو بدوي مهما كانت قبيلته لأن اللحن لما يشمل المتكلمين الساكنين في الأمصار والمجاورين للأمم الأخرى (الحاج صالح عبد الرحمن، 2012: 38-39).

أثر ابن علان في ابن الطيب

يعد الشيخ ابن الطيب في شرحه لكتاب الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي همزة وصل مرة أخرى بين المشرق والمغرب نظرا لاعتماده في هذا الشرح على علم آخر من أعلام المشرق وهو ابن علان البكري المكي الشافعي (-1057هـ)، وقد استفاد منه الشيخ كثيرا وزاد عليه المباحث اللغوية واللطائف النحوية والنقد الهادف (المغربي ابن الطيب، د.ت: 86). كما تتبعه في كثير من المواطن التي رأى أنه قد جانب الصواب فيها فصححه كقوله في بيت لبيد:

دَرَسَ الْمَنَّا بِمُتَالِحِ قَابَانَ فَتَقَادَمَتْ بِالْحِجْسِ وَالسُّوْبَانَ

أراد المنازل و « متالغ بضم الميم: اسم موضع... وبه تعلم أن قول ابن علان في الشرح: (متالغ جمع متألغ من التلغ) (الصدقي ابن علان، 2011: 131)، مما لا معنى له، وأنه كلام من يبني الأمور على التخمين والحدس بلا تحقيق، كما لا يخفى عمّن مارس الكلم العربية، أو شدا في الفنون الأدبية. » (المغربي ابن الطيب، د.ت: 356) وعلى عكس ابن علان، لا يكتفي الشيخ ابن الطيب بشرح الأعلام شرحا موجزا بل يطنب بذكر المولد والوفاة وبعض المؤلفات، وأحيانا يتبعه في بعض الأخطاء التي وقع فيها ابن علان (الصدقي ابن علان، 2011: 137-138).

رأيه في المذاهب النحوية والاجتهاد

يرى الشيخ ابن الطيب أن البصريين مقدمون في الاحتجاج، ومتبعون في الآراء نظرا لقوة عارضتهم وشدة نقدهم وتحقيهم. بخلاف الكوفيين الذين غلب عليهم حفظ الغرائب من اللغات والعمل على ما حفظوه، ولذلك اتسعت آراؤهم وكثرت مذاهبهم وخلافاتهم. ويرى أيضا أن الكثير من النحاة المتأخرين كابن عصفور وأبي حيان لا يكادون يخرجون عن المذهب البصري، أما الإمام ابن مالك فقوي الاجتهاد واسع المعرفة بالفنون العربية لذلك لا يتقيد بمذهب معين بل يجتهد رأيه في مختلف المسائل النحوية (المغربي ابن الطيب، د.ت: 65).

انتقاداته واستدراكاته

من ثمرات الشروح والحواشي إمكانية انتقاد الشارح واستدراكه على الآراء التي يذكرها صاحب المتن أو الشرح من خلال تتبع جزئيات كلامه تفصيلا وموضوعه المطروق إجمالا. لذا، فقد استدرك الشيخ ابن الطيب على العلماء الذين تقدموه، ولا شك فهو من أبرع من يستدرك على ما فات اللغويين، ويصحح أخطاءهم، ويعترض عليهم بالتعرض لما لم يأتوا به، مع سرده للنكت والنوادر، وإلهام المعاني، وتسجيل التقييدات النافعة، ولكنه يتحامل أحيانا على من نقدهم واستدرك عليهم (المغربي ابن الطيب، د.ت: 96).

ومن ذلك نقده لأبي علي الفارسي في تجويزه تعريف 'كل' و'بعض' بالألف واللام قياسا، « وغاية ما احتج به القياس على سائر المضافات إذا قطعت عن الإضافة، فإنها تدخلها 'أل' إما نائبة عن المضاف إليه، كما هو رأي لبعض النحاة والبيانين والأصوليين، أو لأنها صارت في الصورة كالنكرة، فلم يجتمع عليها معرفان في الظاهر.» فوسم هذا التعليل بالبعد ومخالفة القواعد العربية التي مبناها السماع ما لا يخفى على أهل الذواق السليمة (المغربي ابن الطيب، د.ت: 735).

ومن ذلك أيضا نقده لابن جني الذي بين أن « البديل أعم تصرفا من العوض، فكل عوض بديل، وليس كل بديل عوضا. فالعوض حسبه مشتق من لفظ 'عَوْضٌ' وهو الدهر، قال الشاعر الأعشى:

رَضِيْعِي لِبَنَانٍ ثُدَيِّ أُمَّ تَقَاسَمَا
بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لَا تَتَفَرَّقُ

والتقاؤهما أن الدهر إنما هو مرور الليل والنهار، وتصرم أجزاءهما، فكلما مضى منه جزء خلفه جزء آخر يكون عوضا منه. فالوقت الكائن الثاني غير الوقت الماضي الأول. فلهذا كان العوض أشد مخالفة للمعوض منه من البديل. « (ابن جني، د.ت: 266-265/1) فقال الشيخ ابن الطيب معقبا عليه: « وهو جار على مذهبه في

التعمق في المناسبات، واستنباط الاشتقاقات الغامضة التي لا يكاد يهتدى إليها، ولا سيما مع جمود الألفاظ، وعدم تصرفها، فسبحان من هداه في هذه الفنون لهذه الدقائق» (المغربي ابن الطيب، د.ت: 98) فمدح الشيخ ابن الطيب بذلك العقلية العلمية التي يتمتع بها ابن جني في اشتقاق المعاني الدقيقة ونظريته في الاشتقاق الأكبر معروفة، والمملكة القياسية التي يتميز بها في إلحاق الظواهر بأشباهها ونظائرها وجهوده في بحث القياس ليست بخافية، كيف لا وهو أستاذ هذه الصناعة بلا منازع. وكثيرا ما يعقب الشيخ ابن الطيب على السيوطي فيصح عباراته كما في قوله: « (ليتما) من ألغاهما ألحقها بأخواتها، ومن أعملها ألحقها بحروف الجر إذا دخلت عليها (ما)»؛ إذ الأولى حسب الشيخ أن يقال: « إذا لحقتها (ما) وليس إذا دخلت عليها (ما) كما يعبر بها أهل التحقيق. » وبنه القارئ إذا وقع للسيوطي خلط في مسألة معينة، أو بان له خطؤه فيها؛ ففي سياق حديثه عن التمييز، نفى السيوطي أن يكون له ناصب، ولكن الشيخ ابن الطيب أشار إلى أن المحققين كابن مالك وابن هشام وابن عصفور وغيرهم يرون أن نصبه معنوي هو شبهه بالمفعول به (المغربي ابن الطيب، د.ت: 106-107)، يقول ابن هشام: « وحكم التمييز النصب، والناصب لمين الاسم هو ذلك الاسم المهم » (الأنصاري ابن هشام، د.ت: 363/2) فأثبت له عاملا.

ورغم ذلك، فإن الشيخ ابن الطيب يعترف بالمكانة العلمية التي يتمتع بها السيوطي، ويقر بسعة اطلاعه، فقد قال في معرض حديثه عن كتابه 'الإتقان في علوم القرآن': « الإتقان هو كاسمه، ولو لم يكن للمصنف غيره لكفى في جلالته، وسعة علومه، ومهارته وبراعته، وطول باعه في الفنون. » (المغربي ابن الطيب، د.ت: 109)

خاتمة

لقد تبين لنا بعد عرض موجز لبعض جوانب شرح ابن الطيب المغربي لكتاب الاقتراح سعة ثقافة ابن الطيب العلمية، وقدرته الفائقة على تمثيل آراء العلماء في قضية من القضايا والتي تتعدى مجال النحو وعلوم اللسان عموماً إلى علوم مجاورة كأصول الفقه والحديث، كما يظهر لنا رسوخ منهج النحاة المتأخرين كابن مالك وابن هشام عنده في التحليل ونموذجهم في التفكير والتعاطي مع مختلف القضايا النحوية واللغوية، كما أفادنا في شرحه تحقيق كثير من أقوال العلماء، وتمحيص الشواهد التي اعتمدوا عليها.

وهذا ديدن الشراح وأصحاب الحواشي يتتبعون مسائل معقدة ومغلقة فيبسطونها ويفككون عقدها ويرفعون غموضها ويبينون الحق فيها بما تجمع بين أيديهم من مصادر ومراجع لنحويين من مختلف المذاهب والعصور خاصة من المغرب الإسلامي، والذين أبدعوا مناهج جديدة في التأليف والبحث كابن مالك، وأثاروا العديد من القضايا للتفكير والنقد كأبي حيان، وتلقفها منهم المشاركة بقدر من الاحترام والتقدير، متخذين من المتون والشروح والحواشي أبرز مناهج التعليم في الحقبة المتأخرة من التاريخ الإسلامي.

المراجع

- (1) ابن جني، (د.ت). الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية.
- (2) ابن جني، (1986). المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي ناصف وآخرين، ط2، دار سزكين.
- (3) ابن الطيب المغربي، (1983). شرح كفاية المتحفظ، تحقيق علي حسين البواب، الرياض: دار العلوم.
- (4) ابن الطيب المغربي، (د.ت). فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، تحقيق محمود فجال، ط2، دبي: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث.

- (5) ابن عطية الأندلسي، (2001). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، بيروت: منشورات محمد علي بيضون.
- (6) ابن علان الصديقي المكي، (2011). داعي الفلاح لمخبرات الاقتراح، دراسة وتحقيق أؤيس وبسي، إشراف عبد الإله نهان، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة البعث بحمص سوريا.
- (7) ابن هشام الأنصاري، (د.ت). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الفكر.
- (8) أبو نصر الفارابي، (1990). كتاب الحروف، تحقيق محسن مهدي، ط2، بيروت: دار المشرق.
- (9) الزبيدي محمد مرتضى الحسيني، (1427هـ). ألفية السند، تحقيق وتعليق محمد بن عزوز، ط1، مركز التراث الثقافي المغربي، دار ابن حزم.
- (10) عبد الرحمن الحاج صالح، (2012). السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، الجزائر: موفم للنشر.
- (11) محمد الخضر حسين، (1960). دراسات في العربية وتاريخها، ط2، دمشق: المكتب الإسلامي.
- (12) يحيى الشاوي الجزائري، (1990). ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، تحقيق عبد الرزاق السعدي، بغداد: دار الأنبار.